

الغذاء والدواء أم القتل والإيذاء؟

مقرها جنيف، "إن أسلحة قدمتها إيران لحلفائها الحوثيين في اليمن بجري تهريبها من اليمن، عبر خليج عدن، إلى الصومال، حيث يحارب مقاتلو حركة الشباب المرتبطون بتنظيم القاعدة حكومة صومالية ضعيفة ومنقسمة".

فلو أراد متخصصون محابدون وموثوقون أن يحصوا عمليات الاغتيال وتفجير المفخخات وتهريب المخدرات التي ينهك النظام الإيراني الإسلامي المتدين المنتمي لآل البيت، لاحتاجوا إلى آلاف الصفحات، وإلى عدة سنوات لتسجيل المعلن منها، فقط. أما ما خفي، وأما الخلايا النائمة في انتظار أوامر التنفيذ فحدث ولا حرج.

والخلاصة هي أن هذا النظام (المعمم) لا يرسل إلى جيرانه سوى الموت وخراب البيوت، وسوى الفقر والعوز، وسوى الجهل والضلال. وشعوب العراق ولبنان وسوريا واليمن شهود على ذلك.

اليس هو المسؤول الأول عن

هروب الآلاف من منازلهم والعيش في

المخيمات، أو الموت غرقا في المحيطات؟

وجرت العادة على أنه، في أعقاب

كل جريمة يرتكبها حرسه الثوري، أو

يامر وكلاءه وجواسيسه بارتكابها،

يسارع إلى إدانتها ويدعو للتحقيق

فيها ومعاقبة فاعليها. يقتل القاتل

ويمشي في جنازته، ولا يستحي.

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي



سؤال مُلح فيه مرارة الأسف والغضب والكتابة يدور في قلوب الملايين من الذين غضب الله عليهم فيبلاهم بولادة واحد اسمه الخميني، وبوريث له اسمه خامنئي ومن لف لفهما من قريب أو بعيد.

والسؤال هو، كيف كانت ستكون، اليوم، أحوال شعوب إيران والعراق وسوريا ولبنان واليمن ودول المنطقة الأخرى، برمتها، لو لم يولد هذا الخميني، أو لو لم يُخطئ صدام حسين فيطرده من النجف قبل عام واحد فقط من سقوط نظام الشاه، أو لو لم تُلْقَطه فرنسا، ومعها أميركا، من الحدود العراقية - الكويتية 1978، حين قررتا معاقبتنا بتخليه الدولة الإيرانية، بعظمة جيوشها وثرواتها وموقعها، وعلمائها وخبرائها وأدبائها ومفكراتها وفنانيتها، مع سبق الإصرار والترصد؟

الم يكن مؤكدا أن يكون الإيرانيون، اليوم، ومعهم العراقيون والسوريون واللبنانيون واليمنيون والسوريون والسعوديون والإماراتيون، والكويتيون والبحارنة، وباقي شعوب المنطقة أسعد من شعوب أوروبا وأميركا واليابان؟

أما كانت هذه الشعوب لم تعرف قاسم سليمان في إيران، وحزب الله في لبنان، وداعش والحشد الشعبي في العراق، والحوثي في اليمن؟

وأما كانت فلسطين ما زالت

هي القضية الأولى التي لا يستطيع

ولا يجزئ مسؤول عربي واحد على

مصافحة إسرائيلي واحد، ولو

بالصدقة غير المقصودة؟

وأما كانت شعوبنا وشعوب

العالم الأخرى لم تعرف كل هذا

الإرهاب الذي يمكن القول، بثقة، بأن

أكثره إسلامي منظر تمول إيران

ثلاثة أرباعه، وتسلمه وتدرجه وتضع

ثرواتها وطاقتها في خدمته، وترسله

إلى الدول الأمانة لترويعها وإفكارها

وإفشالها واستنزافها وزعزعة أمنها

واستقرارها؟

ففي اليوم الأول الذي هبط فيه

على أرض مطار طهران، 1979، تفجرت

في نفسه بنابيع العنف وحب الخنق

والحرق والشنق، فبدأ بشعبه أولا،

فاتكر من قطع الأرزاق والأعناق، ثم

أدخل دول جواره والعالم، بعد ذلك، في

عصر المفخخات والمليشيات، وجعل

الحكومات، بدل انشغالها بإشباع

جباها، وإشفاء مرضاها، وإلباس

عراياها، ملزمة بتخصيص أموالها

وطاقتها لكشف الانتحاريين قبل أن

يفجروا أنفسهم في أسواقها الشعبية

ومدارسها ومستشفياتها وكنائسها

ومساجدها وموانئها ومحطات

قطاراتها ومطاراتها.

ومنذ العام الأول من عهده حصر

وظائف الدولة الإيرانية باستيراد

الخبرات والمعدات والأدوات والمصانع

واللوازم الضرورية لإنتاج البنادق

والمدافع وذخيرتها ومقذوفاتها،

وليصنع الصواريخ والمسيرات

والمفجرات، والتفّن في تغليفها

وتعليبها وتهريبها إلى العراق وسوريا

ولبنان واليمن، وإلى دول بعيدة في

أميركا الجنوبية وأفريقيا وأوروبا،

للمزيد من الدمار والخراب وسفك

الدماء.

حتى الصومال الممزق الجائع

الغارق في خان حروبه المهلكة لم ينج

من هداياه ولا من عطاياه.

قالت "المبادرة العالمية لمكافحة

الجريمة المنظمة العابرة للحدود

الوطنية، وهي منظمة بحثية مستقلة

هدوء المخاوف العسكرية المصرية في ليبيا لا يلغي هواجسها السياسية

السياسي في مؤتمر باريس أكثر ارتياحا لما تحقق من مكاسب في ليبيا



هدوء مصري حذر

من يراقب التصورات المصرية للتعاظمي مع الأزمة الليبية يجد انتقالا من مرحلة الاستغراق في التفاصيل العسكرية إلى الهدف الكبير، وهو خروج القوات الأجنبية والمرتقة وتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية.

أدت مسيرة التطورات في مجال تحجيم الأعمال المسلحة إلى تمكين مصر من إدخال تعديلات كبيرة في خطتها السياسية، وفتح المزيد من أبواب الحوار مع غالبية القوى الليبية، وقلصت من إشكالية الانحياز للشرق على حساب الغرب، واستثمرت اختيار سلطة تنفيذية جديدة بمجلسها الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية في توسيع أطر الانفتاح معها، ومع قوى سياسية مختلفة في الغرب الليبي.

تعتقد القاهرة أن الدفع نحو إجراء الانتخابات مسألة ضرورية للتخلص من تأثير قوى الإسلام السياسي وهيمنتها على صناعة القرار في ليبيا، فأي انتخابات في الأجواء الراهنة لن تصب في صالحهم، وإذا كانت مصر لديها تفضيلات لمن يصل إلى مقعد الرئيس فلن يضيرها أيضا وصول أي شخصية لا تعمل لحساب تركيا أو الإخوان، طالما أنها لن تعمل ضد استهداف المصالح المصرية في ليبيا والمنطقة.

وتمكنّت من فتح قنوات تواصل مع أطراف متباينة تساعدها على التعامل مع أي شخصية أو تيار سياسي يحرص على أمن واستقرار ليبيا، وعدم التدخل في شؤون جيرانها والنأي عن النعينة السلبية لأي قوى إقليمية لها أطماع في الدولة الليبية.

استضافة اجتماعات مهمة لها، لأجل استكمال بناء القواعد التي تقود إلى تثبيت الهدوء العسكري ويتسنى الوصول إلى الهدف الكبير، وهو خروج القوات الأجنبية والمرتقة وتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية.

أدت مسيرة التطورات في مجال تحجيم الأعمال المسلحة إلى تمكين مصر من إدخال تعديلات كبيرة في خطتها السياسية، وفتح المزيد من أبواب الحوار مع غالبية القوى الليبية، وقلصت من إشكالية الانحياز للشرق على حساب الغرب، واستثمرت اختيار سلطة تنفيذية جديدة بمجلسها الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية في توسيع أطر الانفتاح معها، ومع قوى سياسية مختلفة في الغرب الليبي.

تعتقد القاهرة أن الدفع نحو إجراء الانتخابات مسألة ضرورية للتخلص من تأثير قوى الإسلام السياسي وهيمنتها على صناعة القرار في ليبيا، فأي انتخابات في الأجواء الراهنة لن تصب في صالحهم، وإذا كانت مصر لديها تفضيلات لمن يصل إلى مقعد الرئيس فلن يضيرها أيضا وصول أي شخصية لا تعمل لحساب تركيا أو الإخوان، طالما أنها لن تعمل ضد استهداف المصالح المصرية في ليبيا والمنطقة.

وتمكنّت من فتح قنوات تواصل مع أطراف متباينة تساعدها على التعامل مع أي شخصية أو تيار سياسي يحرص على أمن واستقرار ليبيا، وعدم التدخل في شؤون جيرانها والنأي عن النعينة السلبية لأي قوى إقليمية لها أطماع في الدولة الليبية.

بين الحسابات والرهانات

تأتي الهواجس المصرية السياسية من إجراء الانتخابات وظهور طبقة تعيد تكرار أخطاء المرحلة السابقة عليها وكل عوراتها، التي فاقمت التدهور، أو عدم إجرائها واستمرار الاستقطاب الحاد، وفي الحالتين على القاهرة أن تعيد حساباتها ورهاناتها حول إمكانية أن تهدأ الأوضاع في ليبيا قريباً وتبدأ التفكير في سيناريوهات بديلة.

من الصعوبة أن تتحمل مصر ظهور نموذج مشاغب قريب منها يكر ماسي دول عربية لم تفلح في النجاة من دوامات العنف وحلقاتها المتشعبة، أو يعيد للأذهان تجارب من نوعية اللبنة وتوزيع المحاصصات السياسية البغيضة وما تقود إليه من نتائج وخيمة، والصوملة التي أصبحت عنواناً لاقتتال أقاليم الدولة وانقساماتها الإدارية.

القاهرة تبدو وكأنها وضعت من على أكتافها عبئا كبيرا في ليبيا بعد التفاهات التي حصلت بين أكثر من طرف محلي وإقليمي وأفضت إلى تحديد موعد واضح للانتخابات، ما جعل الرئيس المصري يبدو أكثر ارتياحا في مؤتمر باريس قياسا بمؤتمرات سابقة. الانتخابات في الجارة الغربية تريح مصر من حيث تأمينها أمنها القومي وفرصة كي تتخلص من خصومها الأيديولوجيين.

قواعد عسكرية جديدة، ومراقبتها بدقة لما يجري في ليبيا برا وبحرا وجوا، وهو ما خفض مستوى المخاطر القادمة منها، وقلل من تصاعد المفاجآت العسكرية القادمة.

منع العودة إلى المربع الأول

ساعدت وسائل الضبط المتنوعة في الحد من خطر التهديد المباشر، ولم تلغ الاستنفار على الحدود المصرية والتشدد في جاهزيتها، لأن اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا لا يزال يحتاج إلى المزيد من الدعم السياسي لمنع انهياره ومواجهة التجاذبات المتقطعة، وهي الزاوية التي تعمل عليها القاهرة لمنع العودة إلى المربع العسكري الأول وما يصاحبه من فرض خيارات لم تعد ذات أولوية في التحركات المصرية.

تعتقد دوائر دبلوماسية في مصر أن هذه مرحلة وضع التصورات السياسية وتحويلها إلى تصرفات على الأرض، وهو ما انتهت إليه القاهرة منذ حوالي عام عندما دعمت وقف إطلاق النار بين القوى المتصارعة،

وشجعت اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 على مواصلة عملها

تطورات تحجيم الأعمال المسلحة أدت إلى تمكين مصر من إدخال تعديلات في خطتها السياسية، وفتح أبواب الحوار مع القوى الليبية

يعود تراجع المخاوف العسكرية إلى صمود وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه في أكتوبر من العام الماضي، وحدثت تقارب سياسي بين مصر وتركيا أزال الكثير من المماحات العسكرية مع القاهرة عبر أذرع الثانية المسلحة في الأراضي الليبية، وضمان الاستقرار في شرق ليبيا كمنطقة حيوية للأمن القومي المصري.

وسد الكثير من المنافذ الأمنية على حدود مصر الغربية مع ليبيا الخطورة التي كانت تمثلها الجماعات الإرهابية من خلال تسللها إلى داخل الحدود المصرية وتنفيذ عمليات إرهابية، فضلا عن اكتمال تواجد القوات المسلحة بكثافة في

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



هذات المخاوف المصرية العسكرية في ليبيا كثيرا عما كانت عليه منتصف العام الماضي عندما لوحث وقتها بالتدخل العسكري، لكن تزايدت هواجسها السياسية حاليا بسبب ما يمكن أن يترتب من تداعيات على إجراء الانتخابات في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، أو حدوث انتكاسة تؤدي إلى تعثرها أو ترحيلها إلى موعد مجهول.

بدا حضور الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مؤتمر باريس الخاص بالأزمة الليبية الجمعة، أكثر ارتياحا هذه المرة ولم يعد محملا بهجوم عسكرية كبيرة كما كان في مؤتمرات دولية سابقة، وهدف من وراء وجوده في فرنسا دعم رؤية بلاده بشأن

التوافق حول إجراء الانتخابات والدفع نحو إيجاد تفاهات لإزالة العراقيل التي تعترضها، وتسريع وتيرة خروج القوات الأجنبية والمرتقة، أو على الأقل ضمان تحييدها.

يعود تراجع المخاوف العسكرية إلى صمود وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه في أكتوبر من العام الماضي، وحدثت تقارب سياسي بين مصر وتركيا أزال الكثير من المماحات العسكرية مع القاهرة عبر أذرع الثانية المسلحة في الأراضي الليبية، وضمان الاستقرار في شرق ليبيا كمنطقة حيوية للأمن القومي المصري.

وسد الكثير من المنافذ الأمنية على حدود مصر الغربية مع ليبيا الخطورة التي كانت تمثلها الجماعات الإرهابية من خلال تسللها إلى داخل الحدود المصرية وتنفيذ عمليات إرهابية، فضلا عن اكتمال تواجد القوات المسلحة بكثافة في



إغراق المنطقة في الأزمات